المحور الرابع: الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية

أولا- مفهوم وأهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية:

1-: مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعوم من المؤسسات المالية الدولية:

لقد حدد البنك الدولي مفهوم وحدود ومجال عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية لتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والمركزي والحكومي، وأيضا المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة.

ومنه فإن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي تعني: " الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس اليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو ما يطلق عليه التخصصية.

وتؤكد هذه الإصلاحات على الانضباط المالي، وأسعار الصرف التنافسية، والتجارة الحرة، والخصخصة، وأسعار السوق غير المشوهة، ومحدودية تدخل الدولة (باستثناء تشجيع الصادرات والتعليم والبنية التحتية).

ويسهر صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة من مواد الاتفاق مع الدول الأعضاء على ضمان أن السياسات الاقتصادية لهذه الدول تعزز النمو الاقتصادي السليم والاستقرار على المدى المتوسط، وذلك من خلال سياسات موجهة إلى تعزيز الحوافز السوقية وزيادة الكفاءة الاقتصادية تعزيز المعدل المستدام للنمو المحتمل، وتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات؛ وهذا بطبيعة الحال هو السلوك التقليدي للسياسات الهيكلية، أي السياسات التي تزيد من دور قوى السوق والمنافسة في الاقتصاد، بما في ذلك تعزيز التجارة والتدفقات المالية المحلية والدولية، مع الحفاظ على أطر تنظيمية مناسبة.

ويعود إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برامج التصحيح إلى أمرين:

- تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الهزات أو الصدمات التي تؤثر على بشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية خصوصا، مما يجعلها في وضع تتطلب التدخل السريع في إعداد الحلول المناسبة وتوفير التمويل المطلوب والإعانة التقنية اللازمة، وكل هذه الأمور في متناول الصندوق والبنك.
- زيادة الاعتقاد بأن الأخطاء في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة كانت وراء عدم تطبيق السياسات الملائمة.

لمواجهة الأزمات من جهة، والمساهمة بذلك في تأخير وصول النمو الاقتصادي المنشود من جهة أخرى، إن الأخطاء المرتكبة في إعداد السياسات الاقتصادية الوطنية في الدول النامية وكذلك ضعف الهيكل الاقتصادي كانا المساهمين الرئيسيين في ضعف أداء هذه الاقتصاديات، ومن ثم كان على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التدخل لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية لتلك الدول وفقا للأهداف التي أنشأت لتحقيقها والمهام الموكلة إليهما.

وبغض النظر عن طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية للدول التي تأخذ سياسات الإصلاح الاقتصادي فإن هناك قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح الاقتصادي تتمثل في:

- تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي يبعدها الدولي، لأنها تتولى الإشراف عليها مؤسسات دولية وهي تسعى إلى تذليل العقبات التي تعترض مسار المنافسة الدولية، ولكن ما يؤخذ على هذه المؤسسات أنا ملي على الدولة التي تريد التمويل أن تأخذ بالضرورة سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- تندرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تصل بالتخفيف من القيود الجمركية على الاستثمار الخاص وتحرير الأسعار ... الخ.
- لا تقتصر سياسة الإصلاح على قطاع دون سواه، إذ بالإمكان استخدام حزمة من الأدوات لإصلاح القطاع العام واستخدام مزيج من حزمة أخرى لإصلاح القطاع الخاص.
- ينطوي الإصلاح الاقتصادي على الرغم من وجود قواسم مشتركة على صور وأشكال تتناسب مع الخصائص المحلية الملموسة في كل دولة على حدا ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدولة المعنية وحتى على فرص الدول الكبرى التي تترقب الإصلاحات الاقتصادية فيها وتتنافس على عطاءاتها.

- تتقاطع سياسات الإصلاح الاقتصادي مع بعضها البعض، فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن يقابلها احتمالات المخاطر والفشل.

2- أهداف برامج الاصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية:

إن معظم برامج الإصلاحات الاقتصادية الجارية الآن في العالم النامي هدفها الاستراتيجي هون تكامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي؛ ولا يعني هذا التكامل زيادة التدفقات التجارية والمالية القائمة على السوق فحسب، بل يعني أيضا التنسيق المؤسسي فيما يتعلق بالسياسة التجارية، والرموز القانونية، والنظم الضريبية، وأنماط الملكية والترتيبات التنظيمية الأخرى ، كما أن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لإنجاز أهداف محددة، حيث ثبت نظرية وعملية بأن الهدف من الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي بأنه عملية وضع سياسة انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرة في المستقبل على الوفاء بعب، ديونه المتراكمة ، وإزالة كافة المعوقات التي من شأنها زيادة الريح على المستوى العالمي، ويتفرع عن هذا الهدف أهداف أخرى منها:

- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.
- حفز الصادرات وتعزيز قدرتها التنافسية على المزاحمة في الأسواق الخارجية
- توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال العربية والأجنبية.
- تحقيق التوازنات المرغوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم.
- والتوزيع العادل للمدخل الوطني، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتوسيع الخدمات العامة.

ثانيا- مكونات ومراحل السياسات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية:

إن الاختلالات التي تعاني منها الدول تعود إلى سبب رئيسي هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق في هذه البلدان، وتحديد حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة الكثيرة بلوائحها التنظيمية للأسواق، والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق المال؛ حيث يتمثل دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال الإصلاح الاقتصادي، في تخفيض الطلب الكلي وإعادة خصيص العناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ذلك لأنهم يفرضون أن الاختلالات الاقتصادية مصدرها وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر منها في السلع والخدمات، وعليه فإن الإجراءات التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين، يجري تنفيذها على مرحلتين هما:

* **المرحلة الأولى:** وتتكون من الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات، ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي، هذه الإجراءات مدتها قصيرة ويدعمها صندوق النقد الدولي.

ويكون علاج تلك الاختلالات عن طريق تنفيذ السياسات التالية:

أ/ سياسة نقدية انكماشية: تعطى برامج الإصلاح أهمية خاصة وارتكازية لضبط نمو عرض النقود ضبطا محكما لأن فائض الطلب المسبب للتضخم يناظره إفراط حاد في السيولة المحلية، حيث يتفق الصندوق مع رؤية المدرسة النقدوبة في أن يكون الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية هو مكافحة التضخم بأي تحقيق الاستقرار النقدي وليس الهدف الاستقرار الاقتصادي الذي يضعه الاقتصاديون الكينزيون على رأس أهداف السياسة الاقتصادية، وفيما يلي نتعرض للأدوات المباشرة وغير المباشرة التي يتبناها الصندوق في برامجه:

* **الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في برامج الصندوق:** يعتمد في برامجه على عدد من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية نظهرها فيما يلي:

- **سياسة السقوف الائتمانية:** وهي من أكثر الأدوات استخداما لتميزها بالسهولة، خاصة في البلدان التي تتميز بأنظمة مالية بدائية وغير تنافسية وهذا لأنه يرى بأن التوسع النقدي مصدره التوسع في الائتمان

المحلي مما يشكل السبب الرئيسي للعجز الداخلي والخارجي، ويركز كثيرا على الائتمان المقدم للحكومة أولا ثم الائتمان المقدم للقطاع العام ثانيا، بينما نجده شرة يختار سقوف بالنسبة للائتمان المقدم عن النظام المصري ومرة أخرى يضع سقوف على الائتمان المقدم من البنك المركزي وفي الأخير يشملها معا وهذا في كل مرة حسب وضعية البلد .

- **سياسة سعر الفائدة**: ويرى الصندوق أن إصلاح أسعار الفائدة يمكن أن يتحقق بإحدى الطريقتين، إما بالسماح لأسعار الفائدة الإسمية بأن تتحدد عن طريق قوى السوق، أو تحديدها عن طريق التحكم الإداري بصورة مرنة ومتجاوبة مع ظروف السوق، والتجربة العلمية للصندوق تفيد باتباع الطريقة الثانية بالنسبة للبلدان التي لا تملك أسواق مالية متقدمة.

* **الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية في برنامج الصندوق**: بدأ الصندوق في السنوات الأخيرة يتجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ومنها:

- **عمليات السوق المفتوح**: وفقا لوجهته فإن الاعتماد على هذه الأداة يحقق ميزة هامة وهي تمتع البنك المركزي بمرونة كبيرة في تحديد المبالغ التي يمكن أن يسحبها من السوق أويضعها فيه وكذلك في الوقت الذي يمكن تحقيق ذلك فيه وهذا قد لا يتوافر في أدوات أخرى؛

- **الاحتياطي الإجباري**: حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الرفع من نسبة الاحتياطات لامتصاص العرض الزائد، والعكس في حالة رغبته إحداث توسع نقدي.

- **سياسة سعر إعادة الخصم**: "يرفع من سعر إعادة الخصم مما يدفع بالبنوك التجارية لتحميل هذا العبء الزائد على متعامليها وهذا ما يدفعهم للإقلال من طلب الائتمان لارتفاع التكاليف فتنخفض السيولة في السوق والعكس عند الرغبة في زيادة العرض النقدي.

ب/ سياسة مالية انكماشية: يوصي الصندوق بضرورة اتباع سياسة مالية انكماشة من خلال اتباع حزمة من السياسات منها ما يتعلق بحفص الإنفاق العام ومنها ما يتعلق بزيادة الإيرادات العامة بهدف تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.

* **السياسات المتعلقة بخفض الإنفاق العام:** من أهم ما يتم في هذا الباب إجراء تخفيضات كبيرة في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي إلى جانب تبني سياسات جديدة للتوظيف والأجور تنصرف للتخلي تدريجيا عن الالتزام بتعيين القوى العاملة، مع إلغاء الوظائف المؤقتة، وإعادة النظر في قصية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد، أيضا يتم إلغاء دعم الوحدات التي تحقق خسائر مع التركيز على المشاريع الاستثمارية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية، ويصل الأمر إلى تخفيض النفقات العسكرية وغيرها من النفقات غير المنتجة.

* **السياسات المتعلقة بزيادة الإيرادات العامة**: نجد منها على الخصوص رفع أسعار مواد الطاقة وأسعار بعض السلع والخدمات المدعومة وفرض رسوم على الخدمات العامة التي تقدم مجانا، أيها القيام بإصلاح جبائي بمن البساطة مع تخفيض معدلاته وتوسيع الوعاء الضريبي على أن يتصف النظام الصربي بالعدالة والشفافية.

ج- سياسة الأسعار والمنافسة: تقصي سياسات الصندوق بضرورة العودة إلى حقيقة الأسعار وذلك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، ويقلص من الحوافز اللازمة لزيادة الإنتاجية والتخصيص الأمثل لاستخدام الموارد وتوزيع الدخول.

فالانحرافات أو التشوهات في الأسعار تؤدي إلى ظهور عدم التوازن على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي فإن سياسات دعم الأسعار (Subvention) من شأنها أن تشجع على نمو النشاطات غير المنتجة أو غير ذات المردودية، كما أن سياسة فرض رقابة على أسعار بعض المنتجات من شأنها أن تنبط من عزائم أصحاب الفعاليات الاقتصادية، أما على المستوى الخارجي، فذلك التشوه الداخلي للأسعار يدفع بالحكومة لحماية الإنتاج اغلي من المنافسة الخارجية، وذلك بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو إقرار نظام الحصص. غير أن هذه الإجراءات من شأف أن تعفي من ورائها حقيقة مفادها أن

المؤسسات المحلية المدعومة تنتج منتجات كان بالإمكان الحصول عليها بأقل من قيمتها الداخلية من الأسواق الدولية، وهذا ما يعني أنها مختص موارد كان بالإمكان توجيهها إلى قطاعات تعمل للتصدير تعتمد سياسة تحرير الأسعار على ما يلي:

- الغاء كافة أشكال الدعم الممنوح للأسعار، لأن هذا الدعم يشكل اعباء على الميزانية العمومية، وهو في ذات الوقت تعبير عن حجم التضخم المكبوت في الاقتصاد بالإضافة الى جعل الافراد يعيشون فوق قدراتهم الاقتصادية زياده الطلب على المنتجات والاتجاه نحو الاستهلاك التبذيري، وتعتبر سياسة دعم الاسعار سياسة غير عادية من جهة أخرى، لأنها لا تمكن أصحاب المداخيل المرتفعة من الاستفادة بنفس القدر أو بقدر أكبر من أشكال المساعدة الممنوحة للفقراء
- الغاء التحديد الاداري للأسعار لكون الإدارة ليست لديها معلومات الكافية عن طبيعة العرض وطبيعة الطلب ودرجة الندرة في المجتمع مما يجعل تخصيص الموارد لا يتم وفق قواعد الكفاءة، ولامتصاص الاثار السلبية الناجمة عن سياسه تحرير الاسعار تلجا الحكومات في الغالب الى إقامة شبكه أمان اجتماعي وإعتماد سياسه دعم المداخيل لتمكين المستحقين فقط من الاستفادة منه.

ان جزء من الاختلالات التي عرفتها دول العالم الثالث تعود الى ارتفاع الطلب الناجم عن التحديد الاداري للأسعار التي لم تكن تعكس لا تكاليف الانتاج ولا الندرة.

ويكمن الهدف في هذه المرحلة إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق باتجاه تعزيز الإنتاج المحلي، و يمكن امتصاص الاختلالات المالية منها في ميزان المدفوعات باعتماد سياسات التثبيت وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم، وهذا ما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن، فبرامج الاستقرار تهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة والأنية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف، ومن هذا المنظور تمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير .

* **المرحلة الثانية:** تشمل الإجراءات من الإصلاح الاقتصادي التي تتعلق بالبنك الدولي ويطلق عليه سياسات التعديل الهيكلي، ويهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتعمل هذه الإجراءات على التكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية، تتجه سياسات التكييف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى والمتوسط والطويل.

وفي هذا السياق تم الاعتماد على مجموعة من السياسات لأجل العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق، وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو.

وتتمثل هذه السياسات فيما يلي:

أ/ سياسة الخوصصة: يقصد بها تحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهوما ذهب إليه البنك الدولي في تعريفه بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها، حيث تبين في عدة دراسات أن مؤسسات القطاع العام تعاني من عجز مستمر وهو ما يدفع الحكومة لدعمها وهوما من شأنه أن يمثل عبئا على ميزانية الدولة (عادة يظهر عجز في هذه الميزانية بسبب هذه الإعانات) الأمر الذي ترفعه المؤسسات المالية الدولية.

ضف إلى ذلك أن مؤسسات القطاع العام أظهرت قصورا كبيرا ومساهمة ضعيفة في عملية التنمية والتطوير والتجديد وهو ما تطلب إعادة النظر من جديد في دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

تعتبر الخوصصة وسيلة لإعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق تغيير الجذري للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، وعن طريق التغيير طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية وهي بهذا تعمل على:

- تخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة وما يمكن أن تكون مسؤوله عنه .
- التقليل من سيطرة القطاع العام وتخفيض بنيته التحتية التنفيذية
- تغيير خريطة فئات المصالح بجعلها أقل تأييدا لتوسع القطاع العمومي.

تعترض الخوصصة مجموعة من الصعوبات الميدانية أهمها:

- إنها تؤدي في الغالب الى تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها مما يفاقم من حدة البطالة بما لها من انعكاسات اجتماعية غير مرغوبة.
- صعوبة التقييم الاقتصادي للمؤسسات في ظل غياب أسواق مالية كفؤة مما يفتح المجال للتلاعب بالمال العمومي.

ب/ سياسة سعر الصرف: يرى الصندوق أنه غالبا البلدان طالبة الإعانة عندها مغالاة في تقييم عملتها المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية، وهوما من شأنه التقليل من قدرة السلع المحلية على المنافسة، مما يتطلب تخفيض قيمة عملتها DEVALUATION، الأمر الذي سوف يحفز الصادرات ويحجم الواردات وكذا ايقاف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

غير أن تلك البساطة التي يدرجها الصندوق في إطار إظهاره لما ينجم عن تخفيض العملة من زيادة في الصادرات المحلية من جهة، وانخفاض الواردات المحلية من جهة أخرى لا تتم كذلك، فقد بينت التجربة أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، ومع ذلك فالاعتبار الرئيسي هو أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات من السلع والخدمات؛ أي على الحساب الجاري الميزان المدفوعات باعتباره يساهم - عادة - بالقسط الأكبر في إجمالي مركز المدفوعات الخارجية في الدول النامية.

غير أنه يجب التأكيد هنا أنه حتى المدخلين (مدخل المرونات ومدخل الاستيعاب) الذين يحاجج بهما الصندوق - وإن كان يركز كثيرا على مدخل الاستيعاب -، فإن الأول وبعد الدراسة اتضح أنه افترض عدة افتراضات في أغلب الحالات لا تتحقق ، وحتي يتم التعرف أكثر على فاعلية التخفيض في تحسن الميزان التجاري فإنه يتطلب الأخذ في الاعتبار ظروف أكثر واقعية، كذلك الثاني انطلق من توفر شروط عدة كثيرا ما تكون شبه مستحيلة في هذه الدول، خصوصا بالنظر للاختلالات التي تعاني منها اقتصادات تلك الدول من جهة، والحيط الدولي وآثاره من جهة ثانية.

وهذا فإن الخوف الأكبر أن تدخل الدول التي تتبنى تخفيض عملتها دون توافر شروط ذلك فيما يسمى بالحلقة المفرغة للتخفيض - وهو الذي حدث في أغلبها إن لم يكن كلها -.

ج/ سياسة تحرير التجارة الخارجية والتوجه نحو التصدير: يمكن تعريف سياسه تحرير التجارة الخارجية على انها جملة الاجراءات والتدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلية تجاه الواردات او الصادرات وهي عمليه تستغرق وقتا طويلا.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية الى تغيير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الانتاج والطلب والشغل ومنه في النهاية اعادة توزيع المداخيل.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية مبدأ أساسيا من مبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية وتحويلها في مرحلة الأولى الى قيود تعريفية، وتعمل في مرحلة ثانية على اتجاه نحو الانخفاض.

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعه من الادوات أهمها:

- تغيير نظام الاسعار
- تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية
- تغيير اسعار الصرف

تجد هذه الدعوة نحو التحرير مبرراتها في كون أن الدول المتفتحة على العالم الخارجي هي الأكثر قدرة على مواجهة مشاكلها الاقتصادية وعلى التأقلم مع الصدمات الخارجية التي قد تواجهها، كما

يرى البنك الدولي أن وجود سياسات تجارية منفتحة من شأنه أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتوسيع الصناعية، خصوصا أن السياسات ذات التوجه الداخلي والسياسة الحمائية التي اتبعتها ولسنوات طويلة قادها إلى طريق مسدود ، حصيلته ضعف في معدلات النمو وتفاقم في أوضاع المديونية الخارجية، وانخفاض في مستويات المعيشة، كما بينت ها تجربة البلدان الآسيوية أن درجة الانفتاح هي غالبا مرادفة أو ملازمة للنمو، أيضا يعتبر التطبيق السريع التحرير التجارة أحسن من السياسات البطيئة، حيث سيسمح بحصد النتائج بسرعة أيضا.

وفي هذا الإطار فإن البنك الدولي يعارض الإجراءات المتبعة لحماية الصناعات المحلية، ويطالب بالتخلي عن دعم هذه الصناعات من أجل إتاحة الفرصة لآليات المنافسة كي تعمل، كما ينتقد الاستراتيجية القائمة على أساس إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، ويوصي باتباع الاستراتيجية القائمة على أساس الإنتاج من أجل التصدير كوها هي الأفضل وهوما يسمح بزيادة حصيلة البلد من العملات الصعبة وبالتالي مواجهة عجز ميزان المدفوعات وإن أمكن سداد الديون الخارجية.

أما تحرير الواردات فسيؤدي إلى تعريض المنتجات المحلية للمنافسة الأمر الذي يدفع إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وانخفاض الأسعار تناسبا مع الطلب.

ويتطلب التحرير انتهاج سياسات الترقية الصادرات أيها إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية وتخفيض مستويات هذه الأخيرة مع العمل على تحقيق أمثلية الأسعار، والإجراء الأكثر طلبا من الصندوق هو تخفيض العملة المحلية وتبني سياسة سعر صرف ملاءمة مع إلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، إلى جانب توفير المناخ اللازم للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

واستنادا الى التجارب التي عرفتها دول العالم في سياستها لتحرير التجارة الخارجية، فان تم متطلبات يجب توفرها أهمها:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسات اقتصادية كلية سلمية وأسعار صرف واقعيه تعكس الواقع الاقتصادي.
- أن تكون السياسات الاخرى خاصه المتعلقة بالاستثمار والاسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
- من المفيد الابتداء في التحرير بالغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفات جمركيه، لأن التعريفة الجمركية تضفي نوعا ما من الشفافية على الحماية فتبين المنتفعين من الحماية وحجم هذا الانتفاع.
- من المفيد قبل الشروع في اجراءات تخفيض مستويات التعريفة الجمركية القيام باجراءات لزيادة الصادرات ويتم هذا الاجراء جنبا الى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكم من تحقيق مكاسب مبكرة من عمليه التحرير عن طريق زيادة الصادرات والانتاج والعمل.
- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

وعلى الرغم من التصور الذي توحي به التعاريف السابقة، بعدم وجود ارتباط بين البرامج التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبرامج التي يتولاها البنك الدولي، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد ارتباط تبادلي لعدم الوفاء، وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه، وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضا.

وما يجدر التنبيه إليه في هذا المقام أن" التجربة بينت ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق بين النوعين من السياسات، ذلك أن سياسات جانب العرض (التعديل الهيكلي) بمفردها لا تضمن القضاء على الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ، حيث يستلزم الأمر وجود إدارة حذرة لجانب الطلب لتحقيق التوافق بين كل من معدلات نمو الطلب والعرض، وهو ما يؤكد ضرورة إعطاء أهمية متوازنة لكلا الجانبين ، ويختلف الوزن النسبي في هذه الحالة باختلاف طبيعة الاختلالات في ميزان المدفوعات و

الفترة الزمنية المتوقعة لاستمرارها ، بالإضافة إلى المستوى المبدئي للدين الخارجي في الدول المعنية ، و كذلك حجم تدفق التمويل الأجنبي الإضافي ومعدلاته ، أضف إلى ذلك طبيعة وأهمية القيود الاجتماعية والسياسية التي تعترض جهود الحكومة المعنية بتطبيق سياسات التكيف الهيكلي سالفة الذكر.